

فعالية لجان المراجعة في إدارة المخاطر وفق إطار COSO في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

دراسة آراء مجموعة من المراجعين الخارجيين والداخليين

يحي عبداللاوي* محمد الهادي ضيف الله

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر

Effectiveness of review committees in risk management according to the COSO framework in Algerian economic institutions

-Study of the opinions of a group of external and internal auditors -

Yahya Abdelaoui & Mohamed Elhadi DifAllah

University of El-Oued– Algeria

تاريخ الاستلام: 2019/08/30 تاريخ القبول: 2019/12/15 تاريخ النشر: 2019/12/31

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تقييم فاعلية دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر وفق إطار COSO وقد شملت الدراسة عدد من المتغيرات المتعلقة بتطبيق الإطار كالبينة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصالات، أنشطة المتابعة، أما فيما يخص الجانب التطبيقي ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها اعتمدت الدراسة على البيانات الأولية والثانوية حيث صممت استبانة تتناسب مع موضوع الدراسة وأهدافها، حيث تم توزيع 85 استبانة على عينة الدراسة حيث تم استرداد 75 استبانة وقد تم تحليل إجابات المبحوثين بالاعتماد على الأساليب الإحصائية الملائمة، لتلخص الدراسة مجموعة من النتائج أهمها وجود دور فعال للجان المراجعة في تقييم مخاطر البيئة الداخلية للمؤسسة، وجود دور فعال لها في تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها وكذلك في تقييم أنشطة الرقابة و تقييم نظام الإبلاغ المالي في المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: لجان المراجعة؛ إدارة المخاطر؛ إطار COSO

الترميز الاقتصادي (JEL): H83 ؛ G32

Abstract:

The study aimed to evaluate the effectiveness of the role of the review committees in risk management according to the COSO framework. The study included number of variables related to the application of the framework such as regulatory environment, risk assessment, supervisory activities, information and communication, follow up activities. As for the applied part and to achieve the objectives of the study and test hypotheses, the study was based on primary and secondary data; where as a questionnaire was designed to suit the subject of the study and its objectives. In fact, 85 questionnaires were distributed to the sample of the study however 75 samples were retrieved; and the answers of the respondents were analyzed using appropriate statistical methods. The study concludes with a set of results, the most important of which is the effective role of review committees in evaluating the internal environment of the enterprise risk, and an effective role in identifying, assessing and responding to risks, as well as evaluating control activities and evaluating the financial reporting system in the organization.

Keywords: Audit Committees; Risk Management; COSO framework.

Jel Classification Codes: H83 ؛ G32

I- تمهيد:

ظهرت مع بداية القرن التاسع عشر إدارة متخصصة في المشروعات الصناعية وظيفتها إدارة المخاطر، كان من أهم نشاطها توفير الأمن للعاملين بالمشروع وتوفير الأمن لممتلكات هذه المشاريع، ومنذ ذلك التاريخ اهتم العالم باستخدام الأساليب العلمية لمواجهة الخطر، ومع ظهور الثورة الصناعية ووجود ندرة في الأيدي العاملة المدربة وارتفاع تكاليف المباني والتقنيات كل ذلك أدي بأصحاب الأعمال للسعي لمنع وتقليل المخاطر التي يتعرض لها العمال والممتلكات، وقد شرع بعض أصحاب الأعمال لاتباع وسائل الأمن لوقاية الأفراد والممتلكات بل وتعويض الأفراد عما يحدث لهم من خسائر بسبب العمل، وتكمن أهمية ادارة المخاطر في محاولة استخدام مقاييس السيطرة على المخاطر والتي تعتبر الأكثر ملاءة للتطورات الجديدة.

وفي ظل التطور الكبير الذي يشهده عالم الأعمال وحتى تتمكن مجالس الادارة أن تفي بمسؤولياتها الإشرافية والرقابية بشكل فعال يجب أن يكون لها القدرة على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون المؤسسة، وهذا يتطلب أن تكون هياكل مجالس الادارة مكونة من مزيج من الاعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين، وتعتبر لجنة المراجعة إحدى اللجان التي يشكلها مجلس الادارة وتقدم تقاريرها ونتائج أعمالها له، وهي تمثل حلقة الوصل بين الادارة التنفيذية ومجلس الادارة، وكذلك بين المراجعين الداخليين والخارجيين ومجلس الادارة.

1. الإشكالية الرئيسية:

في سياق ما ذكر آنفا وفي خضم ما تشهده "لجان المراجعة" و"إدارة المخاطر" من اهتمام متزايد على المستوى الدولي، وكذلك الهيئات المهنية وما حبيبت به من دراسات وأبحاث علمية يقودنا إلى محاولة معرفة الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في إدارة المخاطر بالمؤسسات خاصة الاقتصادية منها، من هنا يمكن طرح الإشكال التالي:

ما مدى فعالية لجان المراجعة في إدارة المخاطر وفق إطار COSO في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

2. الأسئلة الفرعية:

ولمعالجة الإشكالية أعلاه تم تجزئتها إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية بغرض تسهيل مواطن التعقد فيها وهي

كما يلي:

♦ هل هناك دور فعال للجان المراجعة في تقويم مخاطر البيئة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
♦ هل هناك دور فعال للجان المراجعة في تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

♦ هل هناك دور فعال للجان المراجعة في تقييم أنشطة الرقابة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
♦ هل هناك دور فعال للجان المراجعة في تقييم نظام الإبلاغ المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
♦ هل هناك دور فعال للجان المراجعة في المراقبة والمتابعة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
♦ هل هناك فروق دالة إحصائياً تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية حول فعالية لجان المراجعة في إدارة المخاطر وفق إطار COSO في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

3. فرضيات الدراسة:

♦ يوجد دور فعال للجان المراجعة في تقويم مخاطر البيئة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

- ♦ يوجد دور فعال للجان المراجعة في تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.
- ♦ يوجد دور فعال للجان المراجعة في تقييم أنشطة الرقابة في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.
- ♦ يوجد دور فعال للجان المراجعة في تقييم نظام الإبلاغ المالي في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.
- ♦ توجد دور فعال للجان المراجعة في المراقبة والمتابعة في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$.
- ♦ هناك فروق دالة إحصائية تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية حول فعالية لجان المراجعة في إدارة المخاطر وفق إطار COSO عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- ♦ الوقوف على مفهوم إدارة المخاطر ومراحلها والاستراتيجيات المتبعة فيها.
- ♦ الوقوف على لجان المراجعة وبيان دورها في إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية.
- ♦ بيان فعالية دور لجان المراجعة في ظل تطبيق مكونات إطار COSO للرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

5. الدراسات السابقة:

1.5. دراسة دحدوح (2008) : هدفت الدراسة إلى التعرف على الأنشطة التي تمارسها لجان المراجعة وتؤدي إلى تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسات وفعاليتها. وخلصت الدراسة إلى وجود مجموعة من الأنشطة التي يمكن أن تمارسها لجان المراجعة وتسهم في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في المؤسسات مثل:

- ♦ العمل على تفعيل دور المراجعة الداخلية بوصفها من أهم مكونات بيئة الرقابة في الشركة.
- ♦ تقييم مدى التزام بالقوانين واللوائح والتعليمات السارية في ممارسة الأنشطة المختلفة.
- ♦ تقييم تقارير الإدارة في فعالية نظم الرقابة الداخلية وكفائتها.
- ♦ أداء التوصية بتعيين المراجع الخارجي وتحديد أعباءه لضمان استقلاليته.

2.5. دراسة لظن (2016): والموسومة بـ "مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO"

(دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة)، وقد هدفت الدراسة إلى:

- ♦ الوقوف على مفهوم إدارة المخاطر وأنواعها وأسس إدارتها وأليات تقييمها والإجراءات المتبعة للحد منها.
- ♦ بيان أهمية دور التدقيق الداخلي ودوره في رفع كفاءة القطاعات الحكومية وتطوير أدائها في ظل مكونات COSO ERM.

♦ تقييم كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر في القطاعات الحكومية.

♦ إبراز دور إدارة المخاطر وتطبيقه على القطاعات الحكومية لمواجهة المخاطر والتحديات المحيطة بها.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها غياب اللوائح المنظمة لأداء التدقيق الداخلي للقيام بدوره

في تقييم إدارة المخاطر في القطاعات الحكومية في قطاع غزة، وغياب الدور الفاعل للتدقيق الداخلي في مراجعة

التقنيات المستخدمة بتحديد المخاطر والفرص التي يتعرض لها وعدم فاعلية دوره بمتابعة تنفيذ اجراءات الرقابة على القطاع الحكومي، وضعف فاعلية نظام الابلاغ المالي فيما يخص إدارة المخاطر، بالإضافة إلى عدم وجد دور فعال للتدقيق الداخلي في المراقبة والمتابعة لإدارة المخاطر في القطاعات الحكومية.

3.5. دراسة البلداوي والرفاعي (2012): هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم إدارة المخاطر وعلاقته بالتحكم المؤسسي والجهات التي يمكن أن تساهم في تحديد وقياس وفحص وتقييم إدارة المخاطر والتعرف على مدى التزام كل من مجالس الإدارة و المدقق الداخلي والمدقق الخارجي ولجان التدقيق بمتطلبات التحكم المؤسسي في إدارة المخاطر لبعض الوحدات الاقتصادية، بالإضافة إلى تشخيص الجوانب السلبية والايجابية لتطبيقات العملية لإدارة المخاطر وتقديم المقترحات التي من شأنها زيادة فاعلية إدارة المخاطر في الوحدات المبحوثة.

وخلصت الدراسة إلى أن وجود التحكم المؤسسي أمرا ضروريا لإيجاد نظاما رقابيا محكما يمكن أن يساهم في تحسين أداء المنظمات من خلال عملية تحسين ادارة المخاطر بتحديد الجهات وتوزيعه المسؤوليات والصلاحيات بين مختلف الأطراف المشاركة في الحد من هذه المخاطر، وأن وجود جهاز تدقيق داخلي كفوء ولجنة للتدقيق من الدعائم الأساسية للتحكم المؤسسي، كما أن أدوات الرقابة تختلف داخل المنظمات ولكنها تشترك بعضها بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي ودورها باعتبارها وظيفة مساندة للإدارة وللجنة التدقيق والمدققين الخارجيين لذا من الضروري إعادة هندسة هذه الوظيفة وفقا للمعايير الدولية الحديثة ورفدها بالكوادر الكفؤة وتعزيز استقلاليتها لكي تتولى دورها في ادارة المخاطر.

4.5. دراسة Staciokas, & Rolandas (2005): هدفت هذه الدراسة إلى تغطية المواضيع المتعلقة بتفسير وشرح المراجعة الداخلية والتعرف على وظائفها ودورها في إدارة المخاطر المحيطة بالمؤسسة وعلى مستوى المؤسسة ككل. وخلصت الدراسة إلى أن هناك تطور في وظائف المراجعة الداخلية ونطاق عملها بشكل كبير وملحوظ منذ منتصف القرن الماضي ولم تعد تقتصر على تدقيق العمليات المحاسبية والمالية وأنها عنصر من عناصر نظام الرقابة الداخلية، و إن أحدث أشكال إدارة المخاطر والمقترح من قبل لجنة دعم المنظمات COSO وهو إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة ككل، كما أن الوظائف الحديثة للمراجعة الداخلية تسمح بالتدخل في عملية إدارة المخاطر في جميع مراحلها بهدف توفير تأكيد بأن المخاطر الناتجة عن الظروف والاحداث السلبية سيتم تحديدها وتقييمها بطرق كمية ملائمة وكافية.

5.5. دراسة The Institute Of Internal Auditors (2004): هدفت هذه الدراسة إلى مساعدة المديرين التنفيذيين لقسم المراجعة الداخلية المؤسسة في الاستجابة والتعامل مع صعوبات إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة ككل من خلال اقتراح مجموعة من الطرق التي تساعد المراجعين الداخليين في تحقيق متطلبات الموضوعية والاستقلالية وفق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي.

وخلصت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر عنصر أساسي في الحوكمة المؤسسات، وأن الإدارة العليا للمؤسسة مسؤولة عن تأسيس وتنفيذ بنية إدارة المخاطر بالتنسيق مع مجلس الإدارة، كما أن دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر يتمثل بتوفير تأكيد معقول للإدارة العليا ومجلس الإدارة بأن المخاطر المحيطة بالمؤسسة تدار بشكل فعال

وصحيح، وأيضا أنه عندما توسع المراجعة الداخلية من أنشطتها لتحقيق دورها في إدارة المخاطر فإن ذلك يؤثر بشكل إيجابي في تنفيذ وظيفتها والتزاماتها وتطبيق كافة المعايير المهنية المرتبطة بها.

6.5. دراسة Sarens, Gerrit, & De Beelde (2006): هدفت الدراسة إلى وصف الطريقة النوعية التي يفهم المراجع الداخلي من خلالها دوره في إدارة المخاطر وذلك من خلال اجراء مقارنة بين المراجعين الداخليين في المؤسسات الامريكية والبلجيكية. وخلصت الدراسة إلى أن المراجعين الداخليين في المؤسسات البلجيكية يركزون على مواطن الضعف في نظام إدارة المخاطر وذلك تهيئة الفرص التي تبرهن على أهمية الأعمال التي يؤديونها، وأن المراجعين الداخليين في المؤسسات الأمريكية يدركون أهمية إبداء الرأي والتقييم بشكل موضوعي والتي هي عناصر أساسية في فحص نظام الرقابة الداخلية والافصح عن فعاليته وفق متطلبات قانون Sarbanes Oxley.

7.5. دراسة Bayyoud, M., & Sayyad, N.A (2015): هدفت الدراسة إلى بيان أثر الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على البنوك العاملة في فلسطين والتعرف على آثار الإصلاحات المصرفية والقواعد الجديدة في تحديد وتقييم المخاطر التي تواجه تلك البنوك، والتخفيف من آثارها. وخلصت الدراسة إلى أن أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في فلسطين عموما كان لها تأثير إيجابي على البنوك من حيث الأداء النوعي لها، كما تبين أنه من خلال عمليات التقييم أن حالات الفساد والاحتيال والأخطاء قد انخفضت، بالإضافة إلى أن المخاطر مسيطر عليها والواجبات والصلاحيات منفصلة في تلك البنوك، وأن الممارسات المتبعة في هذه البنوك لها ارتباط وثيق ومتفقة مع المعايير الدولية من حيث درجة الالتزام نتيجة الإصلاحات وإجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في هذه البنوك.

إن ما يميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسات كونها تسلط الضوء على الدور الذي تلعبه لجان المراجعة على مستوى إدارة المخاطر من خلال بيان أثر مختلف المهام والمسؤوليات التي تلعبها هذه اللجان على مستوى المؤسسة وذلك وفق إطار COSO للرقابة الداخلية.

6. ماهية لجان المراجعة:

بدأ مصطلح لجان المراجعة في الظهور في أواخر الثلاثينات من القرن الماضي عندما قامت لجنة تداول الأوراق المالية SEC بالتوصية بضرورة إنشاء لجنة تكوّن من الأعضاء غري التنفيذيين لمجلس الإدارة تكون مهمتها تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وجاء ذلك إثر الأزمات المالية التي تعرضت لها المؤسسات الأمريكية في تلك الفترة والتي نتجت عن تلاعب الشركات في تقاريرها المالية (زين، 2014، ص 41).

1.6. مفهوم لجان المراجعة:

نظرا لما حظيت به لجان المراجعة من اهتمام سواء على مستوى الهيئات أو الباحثين في علم الاقتصاد فقد تعددت تعاريفها وتباينت بتباين وجهات النظر إليها، حيث عرفت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين عام 1992م على أنها "لجنة مكونة من مدراء المؤسسة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة وتعد لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المراجعين ومجلس الإدارة وتتخلص نشاطاتها في مراجعة ترشيح المراجع الخارجي ونطاق ونتائج المراجعة وكذلك تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر"، فيما عرفها قانون (Sarbanes Oxley) بأنها "اللجنة التي يضعها مجلس الإدارة بغرض الإشراف على المحاسبة وعملية إعداد القوائم المالية ومراجعتها" (Hopkins, 2009, p46)، وعرفت أيضا بأنها "لجنة مكونة من ثلاثة إلى

خمسة مدراء غير مكلفين بالمسؤوليات التنفيذية للإدارة المالية، ومن أهم أعمالها مراجعة القوائم المالية، وكذلك التأكد من مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية والمحاسبية للمؤسسة، ونتائج المراجعة من قبل المراجع الداخلي والخارجي، وإعطاء التوصيات بشأن ترشيح وتحديد أتعاب المراجع الخارجي" (الرحيلي، 2008، ص 193).

2.6. مسؤوليات لجان المراجعة:

مما لا شك فيه أن التوضيح الدقيق لمسؤوليات لجنة المراجعة يؤدي إلى زيادة الوعي لدى أعضائها، وفي نفس الوقت إبرازها إلى الأطراف الأخرى التي تتعامل مع اللجنة مثل إدارة المؤسسة والمراجع الخارجي والمراجعين الداخليين، بالشكل الذي يؤدي إلى عدم تداخل هذه المسؤوليات بين الأطراف المختلفة (سليمان، 2006، ص 161)، حيث حدد معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين في نشرته الصادرة في سنة 2005م عددا من المسؤوليات التي تقع على عاتق لجان المراجعة من أهمها (يس، 2006، ص 63):

- ♦ التحقق من كفاية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالمؤسسة.
 - ♦ مراجعة السياسات المالية والمحاسبية للمؤسسة.
 - ♦ تحديد مصادر الخطر وكيفية إدارته من إدارة المؤسسة.
 - ♦ التحقق من التزام جميع العاملين بالقوانين واللوائح والنظم والقرارات المنظمة للعمل بالمؤسسة.
 - ♦ التحقق من الالتزام بالمعايير الأخلاقية.
 - ♦ توفير الاستقلالية لكل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي.
- ولقد أشار تقرير لجنة (Cadbury) إلى أن مهام لجنة المراجعة يتم تحديدها في ضوء احتياجات المؤسسة لكنها يجب أن تتضمن عادة ما يلي (Cadbury, 1992, p73):
- ♦ النظر في تعيين المراجع الخارجي وأتعابه وأي تساؤلات حول الاستقالة أو الاستغناء عن المراجع.
 - ♦ مناقشة المراجع الخارجي قبل قيامه بالمراجعة حول طبيعة ومجال المراجعة، وضمان التنسيق في حالة قيام أكثر من مؤسسة مراجعة بالعملية.
 - ♦ مراجعة القوائم المالية السنوية ونصف السنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة.
 - ♦ مناقشة المشاكل والتحفظات التي تنشأ عن المراجعة المؤقتة والنهائية والأمور التي يأمل المراجع أن يناقشها في غياب الإدارة.
 - ♦ مراجعة خطاب المراجع الخارجي الموجه للإدارة ورد الإدارة عليه.
 - ♦ مراجعة قوائم نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة قبل التصديق عليها من قبل مجلس الإدارة.
 - ♦ مراجعة برنامج المراجعة الداخلية لتأكيد التنسيق بين المراجعين الداخليين والخارجيين.
 - ♦ الأخذ في الاعتبار نتائج أي تحقيقات داخلية وردود الإدارة عليها.
 - ♦ الأخذ في الاعتبار أي موضوعات أخرى يحددها مجلس الإدارة.

7. إدارة المخاطر:

تعود نشأة فكرة إدارة المخاطر إلى الفترة ما بين 1940-1950 في الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان الوضع الاقتصادي آنذاك متدهورا وأقساط التأمين أثقلت كاهل ميزانيات المؤسسات ما أدى بها إلى اللجوء إلى خبراء وتقنيين متخصصين في الأخطار (حمولة، بوشنافة، 2012، ص 36)، كما يرجع البعض نشأة إدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والفضائية والنظرية المالية والتأمين في القطاع المالي وكان التحول

من الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكر إدارة المخاطر المعتمد على علم الإدارة في تحليل التكلفة والعائد و القيمة المتوقعة والمنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد .حيث كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة هارفرد بيسنسز ريفو عام 1956، حيث طرح المؤلف آنذاك فكرة مختلفة تماما وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسئولا عن إدارة مخاطر المنظمة البحتة، ومن بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها وممارسة إدارة المخاطر هي البنوك، والتي ركزت على إدارة الأصول والخصوم وتبين أن هناك طرقا أنجع للتعامل مع المخاطرة بمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها(عسماني، 2009، ص4).

1.7. مفهوم إدارة المخاطر:

قبل التطرق إلى مفهوم إدارة المخاطر يجب علينا أولا الوقوف على مفهوم المخاطر أو الخطر إذ يعرف بأنه " احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار" (علام، حملة، 2016، ص 154)، كما يعرفه البعض بأنه "احتمال وقوع خسارة" وهي إما أن تكون خسارة مادية أو معنوية، ويعتمد ذلك على حجم الخسارة وقوة الخطر، كذلك عرف الخطر بأنه "الخسارة المادية المحتملة نتيجة وقوع حادث معين" وهنا تم تحديد الخسارة المادية فقط، وقد عرف أيضا بأنه "حالة من عدم التأكد الممكن قياسها" (عريقات، وآخرون، 2008، ص: 09-11)، في حين تعرف إدارة المخاطر بأنها "التوصل إلى وسائل محددة للتحكم في الخطر والحد من عدد المرات حدوثه والتقليل ما أمكن من الخسائر التي تترتب عن تحقق حدوثه (سلامة، 1980، ص 8)، وتعرف بأنها " أنها منهجية منظمة تتضمن مجموعة من الإجراءات المترابطة التي تهدف إلى تكمين المؤسسة من تقليل احتمالات أو منع وقوع الخطر وخفض أثاره السلبية إلى أقصى حد ممكن وذلك لجميع القرارات التي تواجه خطر عدم التأكد من نتائجها (العبيدي، 2011، ص450).

2.7. مهام إدارة المخاطر:

يمكن إبراز مهام إدارة المخاطر في العناصر التالية (II A, 2009, P13):

- ♦ وضع استراتيجية وسياسة لإدارة المخاطر مع إعداد سياسة وهيكل للمخاطر لوحدة العمل والعمل على إنشاء بيئة ملائمة.
- ♦ التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر.
- ♦ بناء الوعي الثقافي داخل المؤسسة، ويشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخص إدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهتها.
- ♦ إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح.
- ♦ اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط اقتصادي.
- ♦ تحليل كل خطر من الأخطار التي تم اكتشافها ومعرفة طبيعته ومسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى.
- ♦ قياس درجة الخطورة واحتمال حدوثها وتقدير حجم الخسارة.
- ♦ اختيار أنسب وسيلة لإدارة كل من الأخطار الموجودة لدى الفرد أو المؤسسة حسب درجات الأمان والتكلفة اللازمة.

3.7. استراتيجيات إدارة المخاطر:

هناك مجموعة من الاستراتيجيات التي تستخدم في عملية إدارة المخاطر سنوردها كما يلي (حماد، 2003، ص ص

:34-32)

1.3.7. **استراتيجية الاحتفاظ بالمخاطر:** وتعني قبول المخاطر الموجودة حاليا والإبقاء على حالة الأعمال بشكل اعتيادي، وتعود أسباب ذلك إلى قابلية المؤسسة واستعدادها لحدوث تلك المخاطر، أو أن نتيجة المخاطر منخفضة، أو الاثنين معا (Prapawadee, 2009, p10) ويتم الاحتفاظ بالمخاطر عندما تكون في مستوى مقبولو وعندما تكون المخاطر تحت خط السماح، ويكون قرار المنظمة بشأنها هو الإبقاء عليها وتتضمن المخاطر التي لا يمكن نقلها أو التأمين عليها.

2.3.7. **استراتيجية تجنب المخاطر:** وتعني اتخاذ القرار بالانسحاب أو عدم الدخول بالأعمال لارتفاع مخطرها، أو إزالة الأنشطة المسببة للمخاطر، تحويل المخاطر (Nam Cao Nguyen, 2007, p21)، ورغم أن تجنب الخطر يقلل من احتمال وقوع الخطر إلى الصفر؛ إلا أنه قد يحرم المجتمع من إنتاج سلع أو تقديم خدمات معينة لتجنب المسؤولية المهنية أو الخوف من الخسارة.

3.3.7. **استراتيجية تحويل المخاطر:** وتعني تحويل الخسائر إلى جهة خارجية مستعدة لتحملها، من خلال تقاسم المؤسسة عبء الخسارة والأرباح مع طرف آخر، ويتم ذلك من خلال عدة أساليب تتمثل في "التأمين والترتيبات التعاقدية، أو الاستعانة بمصادر خارجية"، ويتم ذلك لجميع المخاطر أو لجزء منها (العنزي، الدليمي، 2015، ص 579).

4.3.7. **استراتيجية تقليل المخاطرة:** إن استراتيجية تقليل المخاطر تتم باتخاذ الإجراءات للحد من احتمالات حدوث المخاطر وتأثيراتها السلبية، من خلال الوسائل التي تؤثر في تقليل الخسارة، حيث تتم من خلال العمل على منع وقوع الخطر كلياً أو تقليل فرص وقوعه أو التخفيف من حدة نتائج تحقيق الخطر أو التحكم به من خلال الحد من معدل التكرار وتخفيف درجة الخطورة، وذلك باستخدام وسائل وقاية مختلفة (السبعوي، 2003، ص 235).

8. دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر:

إن دور لجان المراجعة قد تطور تدريجياً حيث تقليدياً كان تركيز لجنة المراجعة على العناصر التاريخية من خلال فحص المعلومات المالية اللازمة لإعداد القوائم المالية، ولكن في ظل تطور المخاطر المالية لم يعد كافياً تركيز لجان المراجعة على الماضي، بل تحول التركيز الأكبر نحو المستقبل، وذلك من خلال التركيز على التغيرات التنظيمية التي قد تؤثر على الرقابة الشاملة وعمليات إدارة المخاطر، كما يجب أن تلعب لجنة المراجعة أيضاً دوراً وقائياً في نظام الرقابة وإدارة المخاطر والتأكد من توجيه الاهتمام نحو آليات الرقابة والسياسات التي تمنع الكوارث المالية والتشغيلية (أمين، 2010، ص 254).

وفضلاً عن الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في تفعيل وظيفتي المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية وتقييم نظم الرقابة الداخلية والإشراف والرقابة عن القوائم المالية وفحصها فإنه يقع على عاتقها دعم وتفعيل إدارة المخاطر من خلال نشاطات إضافية تتعلق بالإشراف على المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة وذلك من خلال النقاط التالية (حمادة، 2010، ص 107):

- ♦ الإشراف على إدارة المخاطر.
- ♦ مساعدة الإدارة في تصميم استراتيجية إدارة المخاطر تبعاً لأنواع المخاطر المختلفة.
- ♦ تقدير مخاطر الاحتيال في كل مستوى من مستويات الإدارة.
- ♦ المساهمة في فهم المخاطر لاستثمار الفرص وتخفيف حالة عدم التأكد.
- ♦ فهم العلاقة بين إدارة المخاطر ككل والقوائم المالية.

- ◆ تقييم كفاية الرقابة على المخاطر بما فيها المخاطر الخارجية.
- كما تقوم لجان المراجعة أيضا بالتحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بما يحقق أغراض المؤسسة ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة مقبولة من خلال ما يلي (زعباط، 2018، ص ص: 60-61):
- ◆ دراسة أنظمة الرقابة الداخلية للتحقق من فعاليتها والعمل على تحسينها، وتطويرها باستمرار، وتقديم الاقتراحات الملائمة بهذا الشأن بصورة تؤدي إلى زيادة فعالية وجودة عملية الرقابة الداخلية.
- ◆ متابعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية ونظم العمل والتحقق من أن هذه النظم توفر الضمانات الكفيلة بمنع حدوث الأخطاء والمخالفات.
- ◆ دراسة ومراجعة التقارير الخاصة بتطوير النظم المحاسبية والإجراءات المالية والإدارية وإجراءات المراجعة الداخلية، واقتراح التعديلات الواجب إدخالها على هذه الجوانب.
- ◆ تلقي وفحص الرد على مراجع الحسابات للجنة بشأن أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية.

9. إدارة المخاطر وفق إطار COSO للرقابة الداخلية:

تعددت المفاهيم التي تناولت موضوع الرقابة الداخلية بتعدد مراحل التطور التي مرت بها عرف مجمع المحاسبين والمدققين الأمريكيين الرقابة الداخلية بأنها " تتضمن الخطة التنظيمية و كل الطرق و المقاييس المتبناة داخل المؤسسة لحماية الأصول و اختبار مدى دقة البيانات المحاسبية و درجة الوثوق بها و تحقيق الكفاءة من استخدام الموارد و تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية (لظن، 2016، ص 27) ، عرفت لجنة COSO بأنها " عملية تنفذ من طرف مجلس الإدارة أو الإدارة العليا ومختلف الأطراف التي تنتمي إلى المؤسسة، مصممة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بالأهداف الثلاثة التالية: موثوقية المعلومات المالية، فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية، الامتثال للقوانين واللوائح (كشروود، 2016، ص 225).

1.9. عناصر الرقابة الداخلية وفق إطار COSO:

يمثل الشكل 1 مصفوفة ثلاثية الأبعاد حيث يحدد الوجه العلوي للشكل الأهداف الثلاثة " موثوقية المعلومات المالية، فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية، الامتثال للقوانين واللوائح"، والوجه الجانبي فيمثل أنشطة المؤسسة في حين يمثل الوجة الثالث المراحل الخمس للرقابة الداخلية وفق الإطار وهي كما يلي:

- ◆ البيئة الرقابية: وتشمل البيئة الداخلية للمنظمة، وتعد الأساس لكيفية النظر للمخاطر ومعالجتها من قبل الكيان، بما في ذلك فلسفة إدارة المخاطر والرغبة في المخاطرة والنزاهة والقيم الأخلاقية والبيئة التي تعمل فيها والكفاءة والهيكل التنظيمي وطرق إسناد المسؤولية ومعايير الموارد البشرية والتأثيرات الخارجية (لظن، 2016، ص ص: 49-50).

- ◆ تقييم المخاطر: يتم تقييم المخاطر لتحديد الكيفية التي ينبغي أن تدار بها، حيث يتم قياس المخاطر على أساس مخاطر ملازمة ومخاطر غير ملازمة.

- ◆ أنشطة الرقابة: تتم من خلال وضع السياسات والإجراءات وتنفيذها من أجل ضمان الاستجابة للمخاطر على نحو فعال.

♦ المعلومات والاتصال: يتم تحديد المعلومات ذات الصلة وترسل في إطار زمني ليتمكن الموظفين من القيام بمسؤولياتهم، لفرض إحداث التواصل الفعال بشكل أوسع عبر الوحدة الاقتصادية.

♦ الرقابة: تتم المراقبة لإدارة المخاطر في المؤسسة بمجملها وإجراء التعديلات حسب الضرورة، ويتم إنجاز المراقبة من خلال إدارة الأنشطة الجارية والتقييمات المنفصلة، أو كليهما.

II- الطريقة والأدوات:

1. أداة الدراسة: استخدم في هذه الدراسة استمارة الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة، حيث تضمنت استمارة الاستبانة البيانات الشخصية لأفراد العينة واحتوت على بيانات حول المؤهل العلمي، الوظيفة، المؤهل المهني، التخصص العلمي، سنوات الخبرة. وكذلك تم تقسيم الاستبانة إلى محورين اشتمل كلا منهما على مجموعة من الفقرات، كما تم اعتماد الإجابات وفق مقياس ليكرت الخماسي "أوافق بشدة، أوافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة"، كما تم افراغ البيانات وتحليلها باستخدام برنامجي التحليل الاحصائي SPSS25 و MINITAB18
2. صدق وثبات أداة الدراسة:

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، على العينة المستجوبة، وكانت النتائج كما هي موضحة الملحق رقم (01):

حيث بلغ معامل الثبات الكلي بلغ 0.881، مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات كما نجد أن الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ (معامل الصدق) يساوي 0.938، ما يدل على أن الاستبانة على درجة عالية من الصدق، وهذا ما مكن الباحثين من تعميم الاستبانة على كل عينة الدراسة.

3. خصائص عينة الدراسة:

تستهدف الدراسة مجموعة من المراجعين الداخليين والخارجيين، حيث شملت عينة الدراسة 73 مستجوب من أصل 85 استبانة تم توزيعها، وبلغت نسبة الاستجابة 88.23% كما هو موضح في الملحق رقم (02).

1.1. توزيع العينة وفقا للوظيفة والتأهيل العلمي:

يتضح من الملحق رقم (03) أن عدد الحاصلين على درجة ليسانس كان 25 بنسبة 33%، وعدد الحاصلين على درجة الماستر فكان 34 بنسبة بلغت 45% أما نسبة الحاصلين على درجة الماجستير فكانت 10%، وبلغ عدد الحاصلين على شهادة الدكتوراه 09 أفرادا بنسبة بلغت 12%، في حين كانت نسبة من يمارسون مهنة المراجعة الخارجية، 56%، وأما المراجعين الداخليين فكانت نسبتهم 44% من إجمالي عينة الدراسة.

2.3. توزيع العينة وفقا للوظيفة والأقدمية المهنية:

يتضح من الملحق رقم (04) أن نسبة 29.33% من عينة الدراسة يحوزون أقدمية مهنية أكثر من 10 سنوات في حين بلغت نسبة الذين تتراوح أقدميتهم المهنية بين 5 و10 سنوات بـ 40% من عينة الدراسة في حين أن من لديهم أقدمية مهنية أقل من 5 سنوات بلغت نسبتهم 30.67%، وأن عدد أفراد العينة ممن لهم أقدمية مهنية أكثر من 5 سنوات يمثل 57 فردا بنسبة تبلغ 69.33% وهذا ما يدل على أن النتائج التي سنتحصل عليها من إجاباتهم نابعة من تجربة وخبرة جيدة تمكنهم من إبداء آراءهم بموضوعية.

III- النتائج ومناقشتها:**1. النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين حول دور لجان المراجعة في تقييم مخاطر البيئة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:**

يتضح من الملحق رقم (05) الذي يبين آراء المستجوبين حول دور لجان المراجعة في تقييم مخاطر البيئة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية أن نسبة من كانت إجاباتهم نحو الاتجاه الايجابي لمختلف فقرات المحور من أفراد العينة محصورة بين (65.33%، 84%) ومستوى الدلالة لمختلف فقرات الاستبيان كانت 0.000. أي أصغر من 0.005، وأيضا قيم الوسيط الحسابي لمختلف فقرات هذا المحور محصورة بين (3.5، 4)، كما بلغت قيمة الوسيط لإجابات العينة حول المحور الأول ككل 3,8125 ونسبة من كانت إجاباتهم نحو الاتجاه الايجابي للمحور ككل بلغ 98.76%، وأن القيمة الاحتمالية Sig تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05 وذلك ما يؤيد صحة الفرضية الأولى والتي تقول بوجود دور فعال للجان المراجعة في تقييم مخاطر البيئة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

2. النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين حول دور لجان المراجعة في تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

يتضح من الملحق رقم (06) الذي يبين آراء المستجوبين حول دور لجان المراجعة في تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها في المؤسسات الاقتصادية أن نسبة من كانت إجاباتهم نحو الاتجاه الايجابي لمختلف فقرات المحور من أفراد العينة محصورة بين (58.67%، 86.67%) ومستوى الدلالة لمختلف فقرات الاستبيان كانت 0.000. أي أصغر من 0.005، وأيضا قيم الوسيط الحسابي لمختلف فقرات هذا المحور محصورة بين (3.5، 4)، كما بلغت قيمة الوسيط لإجابات العينة حول المحور الثاني ككل 3,75 ونسبة من كانت إجاباتهم نحو الاتجاه الايجابي للمحور ككل بلغ 100%، وأن القيمة الاحتمالية Sig تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05 وذلك ما يؤيد صحة الفرضية الثانية التي تقول بوجود دور فعال للجان المراجعة في تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

3. النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين حول دور لجان المراجعة في تقييم أنشطة الرقابة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

يتضح من الملحق رقم (07) الذي يبين آراء المستجوبين حول دور لجان المراجعة في تقييم أنشطة الرقابة في المؤسسات الاقتصادية أن نسبة من كانت إجاباتهم نحو الاتجاه الايجابي لمختلف فقرات المحور من أفراد العينة محصورة بين (69.33%، 89.33%) ومستوى الدلالة لمختلف فقرات الاستبيان كانت 0.000. أي أصغر من 0.005، وأيضا قيم الوسيط الحسابي لمختلف فقرات هذا المحور محصورة بين (4، 4.5)، كما بلغت قيمة الوسيط لإجابات العينة حول المحور الثالث ككل 4 ونسبة من كانت إجاباتهم نحو الاتجاه الايجابي للمحور ككل بلغ 100%، وأن القيمة الاحتمالية Sig تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05 وذلك ما يؤيد صحة الفرضية الثالثة التي تقول بوجود دور فعال للجان المراجعة في تقييم أنشطة الرقابة في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

4. النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين حول دور لجان المراجعة في تقييم نظام الإبلاغ المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

يتضح من الملحق رقم (08) الذي يبين آراء المستجوبين حول دور لجان المراجعة في تقييم نظام الإبلاغ المالي في المؤسسات الاقتصادية أن نسبة من كانت إجاباتهم نحو الاتجاه الايجابي لمختلف فقرات المحور من أفراد العينة محصورة بين (66.67%، 89.33%) ومستوى الدلالة لمختلف فقرات الاستبيان كانت 0.000. أي أصغر من 0.005، وأيضا

قيم الوسيط الحسابي لمختلف فقرات هذا المحور تمثل قيمة 4، كما بلغت قيمة الوسيط لإجابات العينة حول المحور الرابع ككل 3.9375 ونسبة من كانت إجاباتهم نحو الاتجاه الايجابي للمحور ككل بلغ 98.76%، وأن القيمة الاحتمالية Sig تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05 وذلك ما يؤيد صحة الفرضية الرابعة التي تقول بوجود دور فعال للجان المراجعة في تقييم نظام الإبلاغ المالي في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

5. النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين حول دور لجان المراجعة في المراقبة والمتابعة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

يتضح من الملحق رقم (09) الذي يبين آراء المستجوبين حول دور لجان المراجعة في المراقبة والمتابعة في المؤسسات الاقتصادية أن نسبة من كانت إجاباتهم نحو الاتجاه الايجابي لمختلف فقرات المحور من أفراد العينة محصورة بين (66.67%، 96%) ومستوى الدلالة لمختلف فقرات الاستبيان كانت 0.000 أي أصغر من 0.005، وأيضاً قيم الوسيط الحسابي لمختلف فقرات هذا المحور محصورة بين (3,5، 4,5)، كما بلغت قيمة الوسيط لإجابات العينة حول المحور الخامس ككل 3.8125 ونسبة من كانت إجاباتهم نحو الاتجاه الايجابي للمحور ككل بلغ 100%، وأن القيمة الاحتمالية Sig تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05 وذلك ما يؤيد صحة الفرضية الخامسة التي تقول بوجود دور فعال للجان المراجعة في المراقبة والمتابعة في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

6. اختبار Mann-Whitney Test:

تم إجراء اختبار Mann-Whitney Test والذي يستخدم في حالة وجود عينتين مستقلتين وذلك لتحديد ما إذا كانت هناك فروق بين إجابات المراجعين الداخليين والخارجيين حول دور تكوين لجان المراجعة في إدارة المخاطر وفق إطار COSO، حيث كانت نتائج الاختبار كما هو مبين في الملحق رقم (10) أن مستوى الدلالة لمتغير الوظيفة Sig يساوي 0.002 أي أصغر من 0.05 أي أنه يمكن القول بأن هناك فروق دالة إحصائية بين إجابات المراجعين الداخليين والخارجيين حول فعالية لجان المراجعة في إدارة المخاطر وفق إطار COSO عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

7. اختبار Kruskal-Wallis Test:

لفحص ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية حول دور تكوين لجان المراجعة في إدارة المخاطر وفق إطار COSO، وتم إجراء اختبار Kruskal-Wallis Test والذي يستخدم في حالة وجود أكثر من مجموعتين مستقلتين حيث نلاحظ من الملحق رقم (10) أن الوسيط متقاربة جداً وكذلك نلاحظ أن مستوى الدلالة لمتغير الوظيفة Sig يساوي 0.002 أي أصغر من 0.05، أما بالنسبة للأقدمية والمؤهل العلمي فنلاحظ أن مستوى الدلالة Sig أكبر من 0.05، من هنا يمكننا تأكيد صحة الفرضية السادسة التي تقول بوجود فروق دالة إحصائية تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية حول فعالية لجان المراجعة في إدارة المخاطر وفق إطار COSO عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

IV- الخلاصة:

بعد ما تم عرضه في هذه الدراسة من المفاهيم النظرية المتعلقة بلجان المراجعة وإدارة المخاطر وبعد ما أوردناه في الدراسة التطبيقية يمكننا عرض مجموعة من النتائج كما يلي:

- ♦ للجان المراجعة دور فعال في تقويم مخاطر البيئة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- ♦ للجان المراجعة دور فعال في تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- ♦ للجان المراجعة دور فعال في تقييم أنشطة الرقابة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- ♦ للجان المراجعة دور فعال في تقييم نظام الإبلاغ المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
 - ♦ للجان المراجعة دور فعال في المراقبة والمتابعة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
 - ♦ وجود فروق دالة إحصائياً لآراء المراجعين الخارجيين والداخليين حول فعالية لجان المراجعة في إدارة المخاطر وفقاً لاطار COSO في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- في الأخير توصي الدراسة بضرورة تكوين لجان المراجعة على مستوى المؤسسات الاقتصادية لما تقدمه من فوائد للمؤسسة من خلال ما تقوم به من أدوار فعالة على مستوى أنشطة الرقابة وإدارة المخاطر فضلاً على دورها في دعم وتعزيز استقلالية عملية المراجعة الداخلية والخارجية.

الإحالات والمراجع:

1. أمين السيد أحمد لطفي(2010). "المراجعة وحوكمة الشركات". الدار الجامعية. مصر.
2. البلداوي شاكركر خليل. الرفاعي محمود جلال(2012). "إدارة المخاطر في ظل أركان التحكم المؤسسي، دراسة ميدانية في البنك العربي الأردني". مجلة المنصور كلية المنصور الأهلية. العراق. (18). 01-29.
3. حمادة رشا، (2010). "دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية دراسة ميدانية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 26 (02). 87-118.
4. حمولة طارق. بوشنافة أحمد. (2012). "إدارة الخطر كتوجه تسييري حديث بشركات التأمين ومتطلبات تفعيلها". مجلة رؤى اقتصادية. جامعة الشهيد حمه لخضر. الوادي. الجزائر. 03. 35-52.
5. دحدوح حسين أحمد. (2008) " دور لجان المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات، دراسة ميدانية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 24 (01). 249-283.
6. زعباط لطفي. (2018). "الدور الحوكمي لمهنة التدقيق". مجلة المستقبل الاقتصادي. 06. 51-62.
7. السبعواوي. محمد مصطفى. (2003). "تطور الفكر الإداري". مطبعة أبو وطفة. غزة. فلسطين.
8. سلامة عبد الله سلامة. (1980). "الخطر والتأمين". مكتبة دار النهضة العربية. ط6. مصر.
9. طارق عبد العال حماد (2003) "إدارة المخاطر. أفراد. إدارات. شركات". ص ص 32-34.
10. العبيدي محمود. (2011). "التحديات التي تواجه منظمات الأعمال المعاصرة. الأزمة المالية والعالمية والاتفاق المستقبلية"، جامعة فيلادلفيا، المملكة الاردنية الهاشمية. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع. رسالة دكتوراه منشوره.
11. عريقات حربي محمد. وآخرون. (2008). "التأمين وإدارة المخاطر. النظرية والتطبيقية". دار وائل للنشر والتوزيع. عمان الأردن. ص ص: 09-11.
12. عصماني عبد القادر. أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية. الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية. جامعة فرحات عباس سطيف. 20- 21 أكتوبر. 2009.
13. علام عثمان. حملة عزالدين. (2016). "استخدام المشتقات المالية في إدارة مخاطر السوق المالي" مجلة رؤى اقتصادية. 11. 150-165. ص 154.
14. العنزي سعد على حمود. الدليمي عراك عبود عمير (2015)، "تأثير إدارة المخاطر وفوائدها في المنظمات، مدخل نظري تحليلي"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، العراق، المجلد 07، العدد 13، ص ص: 569-583.
15. عوض بن سلامة الرحيلي. (2008). "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات. حالة السعودية". مجلة جامعة الملك عبد العزيز. الاقتصاد والإدارة. 22 (01).
16. كشرود بشير. (2016). "الإطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO-IC وأثره على الرقابة الداخلية في الجزائر". مجلة جديد الاقتصاد. 11. 222-244.
17. لظن مروان هيا. (2016) "مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفقاً لاطار COSO. دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة". رسالة ماجستير. كلية التجارة. الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
18. محمد مصطفى سليمان. (2006) "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
19. يس عمرو. " دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات". ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلية. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. القاهرة. الفترة من 19-23 نوفمبر 2006.
20. يونس زين. (2014). "أهمية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية ودورها في تدعيم استقلالية مراجع الحسابات". مجلة رؤى اقتصادية. 06. 33-47.
21. Bayyoud, M., & Sayyad, N.A, "The Impact of Internal Control and Risk Management on Banks in Palestine" International Journal of Economics Finance and Management, 3(03).156-161.
22. Hopkins Bruce R., Gross Virginia C.(2009) "Nonprofit Governance", Edition Wiley.
23. Nam Cao Nguyen, "Risk management strategies and decision support tools for dry land farmers in southwest Queensland, Australia", A thesis Submitted for degree of Doctor of Philosophy at the University Of Queensland, Gatton,2007p Cadbury Committee,(Dec 1992) "the Financial Aspects of Corporate Governance", Gee, London.
24. Prapawadee Na Ranong. (2009). "Critical success factor for effective risk managemet procedures in financial industries", Master Thesis in Thailand, Umea Universty.

25. Sarens, Gerrit, & De Beelde, Ignace, "Internal Auditors' Perception about Their Role in Risk Management, A Comparison between US and Belgian Companies", Managerial Auditing Journal, Vol 21, No 01, 2006, pp 63- 80.
26. Staciokas, Romas, & Rupsys, Rolandas, (2005). "Application of Internal Audit in Enterprise Risk Management", Engineering Economics Scientific Journal, Kaunas University of Technology, 42 (02), 20 -25.
27. The Institute Of Internal Auditors, September (2004)"The Role Of Internal Auditing In Enterprise-Wide Risk Management", www.theiia.org.
28. The Institute Of Internal Auditors. (2009). "The Role Of Internal Auditing In Enterprise-Wide Risk Management", USA.

الملاحق:

الملحق رقم (01):

الجدول رقم (01): معامل ألفا كرونباخ

معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	المحاور
0.831	08	دور لجان المراجعة في تقييم مخاطر البيئة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية
0.871	08	دور لجان المراجعة في تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها في المؤسسات الاقتصادية
0.830	08	دور لجان المراجعة في تقييم أنشطة الرقابة في المؤسسات الاقتصادية
0.868	08	دور لجان المراجعة في تقييم نظام الإبلاغ المالي في المؤسسات الاقتصادية
0.850	08	دور لجان المراجعة في المراقبة والمتابعة في المؤسسات الاقتصادية
0.881	40	الاستبانة ككل

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الملحق رقم (02):

الجدول رقم (02): عدد القوائم الموزعة والمسترجعة والقابلة للتحليلي

العدد	البيان
85	الاستثمارات الموزعة
81	الاستثمارات المسترجعة
06	الاستثمارات المستعبدة
75	الاستثمارات القابلة للتحليل
%88.23	نسبة الاستجابة

المصدر: من إعداد الباحثين.

الملحق رقم (03):

الجدول رقم (03): توزيع العينة وفقا للوظيفة والتأهيل العلمي

المجموع	ليسانس	ماستر	ماجستير	دكتوراه	التأهيل العلمي	
					الوظيفة	العدد
42	09	19	05	09	النسبة	مراجع خارجي
56%	%21	%45	%13	%21	العدد	مراجع داخلي
33	16	15	02	-	النسبة	إجمالي العينة
44%	%48	%45	%06	-	العدد	النسبة
75	25	34	07	09	العدد	النسبة
100%	33%	45%	10%	12%	النسبة	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الملحق رقم (04):

الجدول رقم (04): توزيع العينة وفقا للتوظيف والأقدمية المهنية

المجموع	10<	10<05	05>	الأقدمية	
				الوظيفة	العدد
42	12	16	14	العدد	مراجع خارجي
56%	28.57%	38.1%	33.33%	النسبة	
33	10	14	09	العدد	مراجع داخلي
44%	30.3%	42.42%	27.27%	النسبة	
75	22	30	23	العدد	إجمالي العينة
100%	%29.33	%40	%30.67	النسبة	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الملحق رقم (05):

الجدول رقم (05): تصورات المبحوثين حول دور لجان المراجعة في تقييم مخاطر البيئة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية

P-Value	Wilcoxon Statistic	%	N for Test	Median	العبارات
.000	1715,00	78,67%	59	4,0	01 تمتلك لجان المراجعة الخبرة والمعرفة الكافيتين لتحديد طبيعة المخاطر الداخلية بالمؤسسة
.000	1653,00	76,00%	57	4,0	02 تقييم لجان المراجعة قرارات مجلس الإدارة فيما يخص مستويات تحمل المخاطر ومدى توافقها مع أهداف المؤسسة
.000	1378,00	69,33%	52	4,0	03 تتأكد لجان المراجعة من مدى توزيع المسؤوليات وفصل السلطات وتوفير أساس للرقابة والمساءلة
.000	1653,00	76,00%	57	4,0	04 تقييم لجان المراجعة مدى الالتزام بالنزاهة والقيم الأخلاقية من قبل الإدارة والموظفين
.000	1203,50	65,33%	49	3,5	05 تعمل لجان المراجعة على تحديد المخاطر المحتملة ومدى تأثيرها على أهداف المؤسسة
.000	2016,00	84,00%	63	4,0	06 تعمل لجان المراجعة على تقييم التقنيات المستخدمة في تحديد المخاطر والفرص
.000	1711,00	77,33%	58	4,0	07 تعمل لجان المراجعة على التحديث المستمر لإدارة المخاطر لتعكس الوضع الحالي والتغيرات الجارية.
.000	1632,50	78,67%	59	4,0	08 تعمل لجان المراجعة على تقييم مدى كفاية الوسائل المادية والبشرية المتاحة وتقييم الاستراتيجيات المتبعة لإدارة المخاطر
.000	2773,50	98,67%	74	3,8125	المحور ككل

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج MINITAB18.

الملحق رقم (06):

الجدول رقم (06): تصورات المبحوثين حول دور لجان المراجعة في تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها

P-Value	Wilcoxon Statistic	%	N for Test	Median	العبارات
.000	2113,50	86,67%	65	4,0	تمتلك لجان المراجعة الخبرة والمعرفة اللازمين لتحديد وتقييم مختلف المخاطر التي تواجه المؤسسة
.000	1711,00	77,33%	58	4,0	تعمل لجان المراجعة على وضع خطة شاملة تحدد بها مجالات المخاطر في مختلف أنشطة المؤسسة.
.000	1711,00	77,33%	58	4,0	تعمل لجان المراجعة على تحديد وتقييم المخاطر التي تواجهها المؤسسة
.000	1512,00	74,67%	56	4,0	تعمل لجان المراجعة على تحديد الحلول المناسبة لمواجهة المخاطر
.000	1404,00	70,67%	53	3,5	تعمل لجان المراجعة على تقييم دقة المعلومات المستخدمة في عملية تحديد وتقييم المخاطر
.000	967,50	58,67%	44	3,5	تعمل لجان المراجعة على اختيار الطرق المثلى للاستجابة للمخاطر ومعالجتها
.000	968,00	58,67%	44	3,5	تعمل لجان المراجعة على تقديم مقترحات من أجل التخفيف من المخاطر
.000	2145,00	86,67%	65	4,0	تعمل لجان المراجعة على إجراء مقابلات مع مختلف المستويات الإدارية بالمؤسسة لتحديد أهداف كل مستوى والمخاطر المتعلقة به
.000	2850,00	100%	75	3,75	المحور ككل

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج MINITAB18.

الملحق رقم (07):

الجدول رقم (07): تصورات المبحوثين حول دور لجان المراجعة في تقييم أنشطة الرقابة في المؤسسات الاقتصادية

P-Value	Wilcoxon Statistic	%	N for Test	Median	العبارات
.000	1782,00	80,00%	60	4,0	تتأكد لجان المراجعة من مدى الالتزام بتنفيذ اجراءات الرقابة
.000	1784,00	80,00%	60	4,0	تتأكد لجان المراجعة من وجود سجلات معدة للمخاطر توفر أساساً لرقابة داخلية فعالة
.000	1574,00	74,67%	56	4,0	تتأكد لجان المراجعة من مدى الالتزام بتطبيق التعليمات واللوائح والقوانين سارية المفعول
.000	2253,50	89,33%	67	4,0	تتأكد لجان المراجعة من وجود فصل ملائم بين المهام مثل " الفصل بين حيافة الأصول والرقابة عليها"
.000	2461,50	93,33%	70	4,0	تتأكد لجان المراجعة من عملية مسك السجلات المحاسبية ومدى سلامتها
.000	2328,00	90,67%	68	4,5	تتأكد لجان المراجعة من أن عملية الجرد الدوري للمخزونات والأصول العينية للمؤسسة تتم عن طريق لجنة متعددة الأطراف
.000	1339,00	69,33%	52	4,0	تتأكد لجان المراجعة من مطابقة السجلات والفواتير مع عملية الجرد الفعلي
.000	1319,50	69,33%	52	4,0	تساعد لجان المراجعة الإدارة في عملية الفحص الدوري لأنشطة الرقابة وتعديلها إذا اقتضت الحاجة ذلك
.000	2850,00	100%	75	4,0	المحور ككل

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج MINITAB18.

الملحق رقم (08):

الجدول رقم (09): تصورات المبحوثين حول دور لجان المراجعة في تقييم نظام الإبلاغ المالي في المؤسسات الاقتصادية

P-Value	Wilcoxon Statistic	%	N for Test	Median	العبارات
.000	2278,00	89,33%	67	4	01 تتأكد لجان المراجعة من توفير المعلومات الكافية ووصولها للمسؤولين لتمكينهم من اتخاذ القرار في الوقت المناسب
.000	2127,00	88,00%	66	4	02 تتأكد لجان المراجعة من وجود قنوات اتصال بين الادارة العليا ومختلف الوظائف بالمؤسسة
.000	2118,00	86,67%	65	4	03 تقييم لجان المراجعة مدى فعالية عملية الاتصال بين مختلف وظائف المؤسسة
.000	1601,00	76,00%	57	4	04 تعمل لجان المراجعة التأكد من وجود قنوات اتصال فعالة للتقرير عن الأخطاء و المخالفات عند اكتشافها
.000	1857,00	82,67%	62	4	05 تتأكد لجان المراجعة من وجود نظام معلومات فعال بالمؤسسة
.000	2039,00	86,67%	65	4	06 تتأكد لجان المراجعة من التحديث الدوري لنظم المعلومات بالمؤسسة
.000	1275,00	66,67%	50	4	07 تساعد لجان المراجعة في تحديد استراتيجية لتطوير نظم المعلومات بالمؤسسة
.000	1485,00	72,00%	54	4	08 تتأكد لجان المراجعة من وجود إجراءات احترازية لتخزين واستجاع المعلومات عند الحاجة إليها
.000	2771,00	98,67%	74	3,9375	المحور ككل

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج MINTAB18.

الملحق رقم (09):

الجدول رقم (09): تصورات المبحوثين حول دور لجان المراجعة في المراقبة والمتابعة في المؤسسات الاقتصادية

P-Value	Wilcoxon Statistic	%	N for Test	Median	العبارات
.000	1030,00	66,67%	50	3,5	01 تتأكد لجان المراجعة من حدوث أنشطة المراقبة المستمرة لتقييم كافة الأنظمة
.000	1300,00	68,00%	51	3,5	02 تتأكد لجان المراجعة من مدى استجابة الإدارة لتوصيات المراجع الخارجي المعدة لتقييم نظام الرقابة الداخلية
.000	1489,00	73,33%	55	4,0	03 تتأكد لجان المراجعة من مدى استجابة الإدارة لتقارير المراجع الداخلي المعدة لتقييم نظام الرقابة الداخلية
.000	1140,00	66,67%	50	3,5	04 تعمل لجان المراجعة على تحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية
.000	1128,00	62,67%	47	3,5	05 تعمل لجان المراجعة على فحص وتقييم مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية
.000	1711,00	77,33%	58	4,0	06 تعمل لجان المراجعة على التحقق من توافق الممارسات الفعلية مع نظام الرقابة الداخلية
.000	2604,50	96,00%	72	4,5	07 تضمن لجان المراجعة وجود تقييم دوري وشامل لمختلف أنشطة المؤسسة التشغيلية
.000	2628,00	96,00%	72	4,5	08 تتأكد لجان المراجعة من وجود فحص دوري لأداء الموظفين بالمؤسسة
.000	2775,00	100%	75	3,8125	المحور ككل

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج MINTAB18.

